د. مسرة: الطائف ميثاقنا الأخير

يجب أن نشفى من عقدة الباب العالي

جاكلين سعد

يؤمن بالحاجة الملحة في هذا الزمن بالذات لانقاذ الدستور وقواعده من التلوث والانتهاك. أجرى أبحاثا عدة حول النظام والدستور اللبناني، ودعا الى تعزيز «الثقافة الميثاقية التعددية» دفاعا عن معنى لبنان.

ينتقد عضو المجلس الدستوري الدكتور أنطوان مسرة مَن يُحرِفون التوافقية السياسية الى مجرد «مساومة موحشة»على الحصص، محذرا من أن السعي لفرض التوزان بين الرئاسات الثلاث اشبه بمحاولة تربيع الدائرة.

يُشدد على الحاجة الى خطاب واضح ومؤسِّسي، وإلى تنظيف العقول والإقلاع من الماضي: لقد أنجزنا في لبنان مرحلتنا التأسيسية، ومن يُرد العودة الى الوراء فليفعل ذلك بمفرده.

بداية، كيف يمكن توصيف السجال السياسي الذي يدور حول الصلاحيات الدستورية والمناصفة والمثالثة؟

قبل التوصيف لا بد من الملاحظة أن اللبنانيين في معظمهم لا يملكون حقاً الذاكرة الدستورية، بمعنى انهم لا يتذكرون المخاض الذي عشناه لانتاج وثيقة الطائف التي جاءت ثمرة اختبار ذاتي لبناني أصيل، في ما عدا البند المتعلق بانسحاب القوات السورية من لبنان. لا بل هم يسعون دائماً لإعادة النظر في الأمور التأسيسية، تماما مثل زوجين يعيدان يوميا النظر في عقد زواجهما، وهذا أمر مستهجن لأن اعادة النظر بالمواثيق فيه خرق للتعهدات، فيما الميثاق هو ما يربط ويوثق اللبنانيين بعضهم ببعض.وهنا ملحوظة اساسية: من البديهي أن يعيد الزوجان النظر في مصروف البيت أو أسلوب تربية الأطفال او ديكور منزلهما، ولكن ليس بديهيا ان يُعيدا النظر في عقد زواجهما... مع كل شاردة وواردة

إذا هل من حدود يجب ان يتوقف عندها أي سجال سياسي في هذه المجال؟

أكاد أقول إن المطالبات بتعديل الطائف اذا بقيت متفلتة من ضوابطها قد تعيد إنتاج حرب داخلية مع تدخل كل الفرقاء والفاعلين، الإقليميين والدوليين، لأنها ستُشرع الأبواب والشبابيك، سلباً أم إيجاباً، على الأشقاء وأبناء العم، وعلى العدو الإسرائيلي، الذي سيعتبر نفسه كما سواه معنياً بأي تقسيم للبنان، أو إرساء لدولة ذات أرجحية دينية أو طائفية، أو بتأسيس فدرالية جغرافية. وإستطراداً إن اعادة النظر بالطائف سواء من ناحية المناصفة او رئاسة الجمهورية، أو الصلاحيات وسواها، ستكون نتيجتها إستجلاب حرب أهلية على لبنان مع تدخل خارجي، ومن دون أي ضمانة، بأننا سنصل... الى نتيجة أفضل.

سبق لي ان نشرتُ وثيقة بعنوان» جذور وثيقة الوفاق الوطني - الطائف» وهي تظهر بوضوح كل الوثائق التي سبقت ولادة هذا الميثاق، والمخاض الذي رافقها. والقول إن هذا النص وُضع في السعودية مغلوط، لأن اللبنانيين أنتجوا قبل الطائف 14 وثيقة رسمية للوفاق الوطني، ولم تنجح، لأنها إفتقدت الى الوفاق الخارجي بالإضافة الى الوفاق الداخلي. كل بنود الطائف ما عدا البند المتعلق بإنسحاب الجيش السوري، هي إنتاجٌ لبنانيٌ أصيل، تماما كما الكشك والقورما...

وهنا أركز على قضية رئاسة الجمهورية، حيث وردنا 15 إقتراحاً من مراكز متعددة لتحقيق التوزان بين الرئاسات الثلاث، لكن ذلك اشبه بتربيع الدائرة، لأن هذه الوظائف العليا في الدولة متميزة أساسا ومختلفة في الصلاحيات، وكل توازن بينها سيضرب مبدأ فصل السلطات.

النتيجة التي تمّ التوصل اليها آنذاك، كانت المادة 49 حيث رئيس الجمهورية يسهر على إحترام الدستور. ولكي يتم تكريس هذا الدور، أُعطي رئيسُ الجمهورية حقَ مراجعة المجلس الدستوري، واصدار رسائل الى مجلس النواب، وحقَ إعادة النظر في القوانين وإستردادها، وتوقيعها. وبذلك يكون المشرعون قد إنتقلوا من مبدأ تنازع الصلاحيات، الى منطق الدور الناظم للمؤسسات الدستورية. هذه هي المقاربة التي تحافظ على مبدأ الفصل بين السلطات ودور رئيس الجمهورية في آن، وهي مهمة اليوم لأنها تؤكد أن وثيقة الطائف هي ميثاقنا الأخير.

> لبنان بلد الإنتصارات المفخخة والمجيَّرة للخارج... فلنحذر من ان نُلدغ من الجحر نفسه مرتين

لكن الممارسة تقول خلاف ذلك. والأمور تُطرح اليوم من منطلقات مختلفة تكاد تجافي الدستور بالكامل؟

منذ إقرار الطائف نواجه محاولات عديدة لنقض الميثاق، وبالتالي يجب ان نبذل جهودا أكبر لجعل اللبنانيين يحترمون المواثيق التي تضع المبادئ العامة للدولة، أما التعديل فيكون على الدستور الذي ينص على آلية إجرائية واضحة لتعديله، أي عبر مشروع قانون من مجلس النواب، أو إقتراح قانون من الحكومة. أما تعديل المواثيق فتفترض عملية تأسيسية تجاوزناها منذ زمن، لأن لبنان لم يعد في مرحلة تأسيسية.

هناك دول عربية تدخل اليوم مراحل

تأسيسية، كما في ليبيا والعراق وتونس وسوريا والجزائر. أما نحن فقد إنتهينا من هذه المرحلة، لأن مقدمة الدستور واضحة في هذا الشأن وهي تحدد: "لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه". إذاً، ميثاق الطائف هو ميثاقنا الأخير لأسباب إختبارية، ويجب العمل على إغنائه وليس إلغائه أو تحريفه.

لكن هل ترى ان اللبنانيين جميعهم يُسلّمون نهائيا بهذه الثابتة؟

اللبنانيون لم يفهموا حقاً ما هو الميثاق وما معنى إحترام المواثيق. الأمر يحتاج الى ثقافة وتثقيف وهو أمر نفتقده في مواقع عدة، إذ حتى في كتبنا المدرسية لا نجد أكثر من سطرين او ثلاثة تتحدث عن الميثاق. هناك جانب دستوري وجانب ثقافي، وإذا كان في بعض بنود الدستور ما يحتاج الى التعديل، فيجب أن يتم ذلك بالوسائل الإجرائية التي ينصُ عليها الدستور.

د. انطوان مسرة (تصوير ابراهيم نصر)

يخشى كثيرون من سعي فريق لبناني لفرض تعديلات معينة بحكم الأمر الواقع، مستفيداً من الشلل الكامل للمؤسسات الدستورية اللبنانية؟

يجب مقاومة أي مسعى في هذا الإطار، وخصوصا في الظروف الحالية للمنطقة، أولاً لأننا إختبارياً جرّبنا كل الحلول الاخرى، ولان كل ما يرد في ميثاق الطائف هو ثمرة مداولات إستمرت خمسة عشر عاما في المواضيع المختلفة. وثانياً لأن ميثاق الطائف منفتح على الكثير من الامور، ولا يشكل عائقاً أمام أي تعديل. وهنا ينبغي عدم الخلط بين ثلاثة أمور: الميثاق الذي يحدد المبادئ العامة للدولة، والدستور الذي يُجسد هذه المبادئ في نصوص وضعية إجرائية، والحكمية gouvernance أي تطبيق النصوص. وبالتالي يجب عدم خلط الحابل بالنابل في مقولة تعديل ميثاق الطائف.

وهنا أقول إن الخشية تكمن في الفكر الذي يعتبر أن الميثاق والدستور هما سبب أزماتنا، في حين أن الدستور هو الوصفة الطبية وليس الدواء.

إذا أين يكمن الدواء لأزماتنا السياسية المتلاحقة؟

بداية يجب تطبيق الوصفة - اي الدستور - بشكل صحيح، وإذا لم نتعافَ يُمكن عندئذ التفكير بتعديلها. العلاج يقوم على تقيد المريض بموجبات الوصفة.

لكن المعترضين على مواضيع أساسية في الدستور يتسلحون بذرائع عدة للقول إنها تناقض صيغة العيش المشترك او مبدأ الديمقراطية التوافقية؟

هناك تلوث فكري يجب مناهضته عبر تعميم ثقافة المواثيق كجزء من بناء السلم الأهلي، من دون أن يعني ذلك الجمود، خصوصاً وأن الدستور اللبناني يحدد آلية للتعديلات. وفي كل حال كثيرون هم الذين ينتقدون ميثاق الطائف، وعندما نسألهم «ما الذي يزعجكم في هذا الميثاق؟» لا يملكون الجواب، بحيث تحول الموضوع الى مجرد شعار لزعزعة الثقة بلبنان، والسلم الأهلي.

البعض إتعظ من الماضي ..وعلى مَن لم يتعظ بعد أن يتنبه الى مخاطر ما يفعل

وما العمل إزاء جهود فريق لبناني لتعديل الدستور إنطلاقا من ميزان القوى الحالي في البلد؟

إن من يريد إعادة النظر بالطائف سيكون له طائف أسوأ من الموجود، مع مداخلات أجنبية واسعة ونتائج غير مضمونة، ومجرد المحاولة، إثباتٌ بأننا متخلفون ولا نتعلم من تاريخنا ...

لكن ألا يعتبر جزء كبير من الشيعة اللبنانيين أنهم يشكلون الثلث الديمغرافي الأكبر والأقوى، ومن حقهم تعديل حصتهم في الدولة ومؤسساتها؟

- نحن الآن نخرج على الدستور لنخوض في مسألة الإستقواء، وهذا يخالف ميثاق الطائف

الذي لم يُعدل جوهريا في الصيغة اللبنانية الضامنة لمشاركة الجميع في الحكم... فالمواد 9 و10 و65 هي ثوابت في دستورنا من أربعمئة سنة. ووثيقة الطائف لم تغيرها، لأنها من المفاصل التأسيسية في الميثاق الذي يقوم على ثلاثة مبادئ: أولها العيش المشترك ،أي لا تقسيم ولا فدرالية جغرافية، ثانيا: ضمانات في الحريات الدينية والتربية لكل المجموعات، وثالثاً: عروبة مستقلة، أي اننا نتمتع بالسيادة والامتداد العربي. هذه الثوابت التأسيسية وتنظيمها الدستوري لم تتغير حتى في وثيقة الطائف، فهل نتعلم؟

إذاً، الدستور اللبناني تصدى للمشكلة لكن نحن من يحتاج الى علاج من جانب علم النفس العيادي لكي نتثقف في المواثيق، ولكي نتعلم كيف نُميز بين الميثاق وبين الدستور وبين تطبيقنا لهما.

لكن المستقوين على الدستور ينطلقون من أمور أخرى؟

أنا أدعو الى عدم الإنخراط في سجالات من هذا النوع لا بل أقترح أن يذهب السجال الى مكان آخر، جوهره احترام المواثيق وتطبيق الدستور... في النهاية كل تجارب الإستقواء في لبنان أدت الى دفع فواتير وكانت لصالح الغير، وهي ظاهرة لدى كل الأقليات الكبرى، من القيادات المارونية الى القيادات السنية، وصولا حتى القيادات الشيعية. الكل أقاموا تجربتهم، البعض إتعظ منها والبعض الآخر في حاجة لأن يتعظ!

ألا تجد أن هناك خشية من محاولة إنتاج نظامنا اللبناني على قاعدة المثالثة؟

هنا نحن أمام مغامرين ومقامرين يحاولون أن يعيدوا التجربة، ستكلف لبنان غالياً، أما هم فسيكتشفون كما كان يقول غسان تويني أن «لبنان هو بلد الإنتصارات المستحيلة»، وأزيد هنا لأقول أنه بلد الإنتصارات المفخخة والمجيّرة للخارج، لذا فلنحذر من ان نُلدغ من الجحر نفسه مرتين.

إذاً ليس في الدستور اللبناني ما يفرض المراجعة لأي من بنوده الميثاقية؟

ليس في لبنان اليوم مشاكل دستورية جوهرية في حاجة لإعادة نظر، لأننا إستنفدنا كل المراجعات من خلال وثيقة الوفاق الوطني أي الطائف. وما أقوله ليس موقفا إيديولوجيا أو سياسيا، بل نتيجة لكل الإختبارات التي مررنا بها. فالمداولات التي سبقت ولادة الطائف موجودة وموثقة ولم تُغفل نقطة اساسية في الكيان اللبناني لم تناقشها. المشكلة اننا فاقدون للذاكرة، ونعاني من «ألزهايمر سياسية»، بسبب غياب التعليم الصحيح للتاريخ اللبناني في المدارس، وغياب مادة القانون الدستوري عن الجامعات.

> إعادة النظر في صلاحيات رئاسة الجمهورية والمناصفة ستستجلب حربا أهلية من دون ضمانة بأننا سنصل الى نتيجة أفضل

لكننا اليوم نشهد على ممارسات من نوع آخر عنوانها «التعطيل» الذي أصبح سمة الحكم الحالي؟

التعطيل عبارة غير حقوقية، لأن هدف القوانين تسيير الأمور وتنظيم العلاقات وليس تعطيلها، ولأن الجوهر القانوني للمؤسسات هو الممارسة وليس التعطيل. الأصح أن نتحدث عن «تعسف الأقلية» abus de minorite ، أو «تعسف الأكثرية»، إذ ليس في اي قانون سواء اكان صينيا أم تركيا أم يابانيا كلمة «تعطيل»!

جزء كبير من الازمة ناجم عن ان اللبناني يريد الديمقراطية، لكنه في الوقت عينه لا يدعم المسار الديمقراطي، لا بل ينتهج الإنتهازية والتموضع. وعندما يتذمر، يلجأ الى التعميم والتجهيل فيتهم «الطبقة السياسية» عامة، في حين ان التجهيل والتعميم هما هروب من إتخاذ موقف واضح، والمفروض لحماية السلم الأهلي أن نسمي الاشياء باسمائها. المطلوب من كل القياديين المستنيرين مقاومة التلوث وتنظيف العقول، وهذا ايضا عمل سياسي فعال. علينا أن نتصرف تماما كما فعل الألمان بعد النازية، لأننا نعيش فترة شبيهة بالنازية التي خرّبت العقول كي تفرض التغيير.

وفي انتظار ذلك يجب ان تعمل المؤسسات كي تُشرع وتُحاسب. فكيف يتم ذلك؟

هناك قوى سياسية غير داعمة للمؤسسات، وهناك إرتهانات للخارج، الذي لا يستوي كله في سلة واحدة: فهناك الإحتلال، وهناك التدخل الخارجي بواسطة ضخ المال و الأسلحة لجهات حزبية، وهناك الدعم الخارجي بواسطة الدولة، واخيرا هناك الشرعية الدولية. أما وضعها كلها في سلة واحدة فيُخرب العقول ويُزكي الصراعات. كما إن علينا التمسك بالمواثيق الوطنية، وحماية المؤسسات وإحياؤها منعا من الفراغ، لأنه يدخلنا في مرحلة تأسيسية ويربطنا بصراعات المنطقة.

وماذا لو كان الهدف الارتباط أكثر بالمنطقة، سعيا وراء موازين قوى جديدة؟

أنا اعتبر أننا في مرحلة جديدة يتسّم فيها النظام العالمي بالفوضى الشاملة، وعلى الشعوب أن تعتمد على نفسها لأن الدول الكبرى قد تدعمنا ولكن ليس الى حد المخاطرة باي امر، لأن لبنان شبيه بالقنفذ، فهو مؤذ وشائك كيفما حاولنا التعامل معه...وأعتقد أن الدول الخارجية جرّبتنا ولن تكرر التجربة الآن. المهم الا نجرب نحن، وأن نتحلى بالوعي.

كما علينا ان نتعلم الاعتماد على أنفسنا، كي نشفى من عقدة «الباب العالي»، أو إنتظار الإيحاءات الخارجية complexe de la sublime porte.

بالتأكيد هناك إستراتيجية فتنة تعمل بايحاءات خارجية، و تهدف الى ربط قضية لبنان بقضية المنطقة، لكنها لم تنجح حتى الآن في تفجير البلد.

لقد أنجزنا مرحلتنا التاسيسية ومن يُرد أن يعود الى الوراء فليفعل ذلك... بمفرده.